الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الاثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد هامبورغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) القضاء على الفقر (تابع)

(ج) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) أزمة الديون الخارجية والتنمية

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.32
12 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/51/L.17 و L.18)

(و) القضاء على الفقر (تابع)

مشروع قرار بشأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (A/C.2/51/L.18)

١ - السيد أكونيا (كوستاريكا): قدم، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.2/51/L.18.

(ج) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/C.2/51/L.17)

٢ - السيد فيدورتشنكو (الاتحاد الروسي): قدم مشروع القرار A/C.2/51/L.17.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/51/87، A/51/208-S/1996/543)

(أ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/51/294)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/51/291 و A/51/388)

٣ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قدم التقارير التي أعدتها الأمانة العامة فيما يتعلق بالبند الفرعي ٩٤ (أ) من جدول الأعمال (A/51/294) والبند الفرعي ٩٤ (ب) من جدول الأعمال (A/51/291 و A/51/388)، وقال في هذا الصدد إن التقريرين الأولين استكمال للتقارير السابقة، في حين أن التقرير الثالث يعد استجابة لمبادرة جديدة من الجمعية العامة، وخلاصته هي إلى حد كبير اقتراح يتعلق بالحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وسبل إجراء هذا الحوار بصدد المسائل المتصلة بالتكامل المالي العالمي. وقد استفادت الأمانة العامة، في إعداد جميع هذه التقارير، من تعاون أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤ - والتقارير استجابة لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ آيار/مايو ١٩٩٦ بشأن التدابير الأخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ففي الفقرة ٣٣ من هذا القرار، طلبت الجمعية العامة تقارير "أوجز وأكثر توجها نحو اتخاذ الإجراءات"، يسلط فيها الضوء "على المجالات الهامة التي يلزم أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات بشأنها" وتقدم فيها "توصيات محددة". واستجابة لهذا الطلب، أدرجت في التقارير جداول تتضمن معلومات موجزة عن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية والنقل الصافي للموارد إلى هذه البلدان، ووردت بها استنتاجات تتعلق بالسياسات.

٥ - وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بمشكلة الديون الخارجية (A/51/294)، يجدر بالإشارة واحد من استنتاجاته يتعلق بالأحداث ذات الدلالة في مجال الاستراتيجية الدولية بشأن الديون، التي وقعت في الاجتماعات الأخيرة للجنة المؤقتة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي واللجنة الوزارة المشتركة بين مجلسي محافظي البنك الدولي والصندوق بشأن نقل الموارد الحقيقية إلى البلدن النامية (لجنة التنمية)، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة ديون مجموعة من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وتعتبر التدابير المحددة المتخذة في هذه الاجتماعات مشجعة للغاية، وكذلك صيغة البيانات التي جرى فيها التسليم بضرورة اتباع نهج شامل متفق عليه في معالجة مشاكل ديون البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يطلب التقرير ألا تستبعد، في التحليلات التي تجري لتحديد المستفيدين من المبادرة الجديدة المتعلقة بالديون، إمكانية توسيع قائمة البلدان المحتاجة إلى مساعدة خاصة لمواجهة مشاكلها في مجال المديونية.

٦ - وفي التقرير المتعلق بالنقل الصافي للموارد (A/51/291) يجري التركيز على عدم ثبات تدفقات خاصة معينة وعلى صعوبة وضع البلدان، وخصوصا في أفريقيا، التي لم تحصل إلا على النزر اليسير من الاستثمارات الدولية الخاصة. والواقع أنه تظهر الآن في أفريقيا بوادر منعطف اقتصادي يمكن أن يشير إلى انتهاء فترة طويلة من التدهور الاقتصادي الواسع النطاق. على أن استمرار النمو الاقتصادي للفرد في أفريقيا غير مؤكد، وما زالت الاستثمارات الدولية الخاصة تتسم بالحذر. ومن هنا ضرورة تقديم المساعدات إلى بلدان أفريقيا لتتمكن من مضاعفة التقدم الذي حققته على المدى القصير، ويتعين تحقيقا لذلك تقديم المزيد من المعونة الإنمائية الرسمية. وينطبق ذلك أيضا على ما يتصل بجميع البلدان الأقل نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض بوجه عام. وينبغي لمصادر التمويل الرسمية مواصلة تقديم قسط كبير من التمويل الدولي اللازم لمساعدة العديد من البلدان النامية على التعجيل بنموها الاقتصادي واستمراره.

٧ - وأخيرا أشار المتكلم إلى التقرير المتعلق بالتكامل المالي العالمي (A/51/388)، وقال في هذا الصدد إن الجمعية العامة كانت، في دورتها السابقة، قد اتخذت القرار ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، استجابة للقلق البالغ الذي يساور البلدان المستوردة لرؤوس الأموال والمجتمع المالي الدولي وحتى الأجهزة المنظمة للأسواق المالية، إزاء الخطر الذي تمثله فترات عدم استقرار الآلية المالية الدولية نتيجة للتغيرات التقنية والتحرير المالي. ومنذ ذلك الحين، اتخذ العديد من التدابير الهادفة إلى استعادة الثقة الدولية، وإن كان لا يزال مطلوبا مراقبة الحالة المالية العالمية، كما يفعل صندوق النقد الدولي وغيره من الأجهزة الفنية ذات النطاق الأضيق. ويضاف إلى ذلك أن الجمعية العامة سعت إلى إيجاد إشراف نشط في المجال السياسي. وقد أشار استنتاج التقرير إلى الطريقة التي يمكن بها تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وهو الحوار الذي تعد مسألة التكامل المالي العالمي واحدا من أهم عناصره، كما أشار إلى أن الاتصالات غير الرسمية الجارية الآن بين أمانات المنظمات المختلفة يمكن أن تشكل أساسا لتبادل أصرح للآراء فيما يتعلق بتقارير الحالة المالية والاقتصادية العالمية التي تعدها هذه المنظمات.

٨ - السيد أكونيا (كوستاريكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن امتنانه للأمين العام لتقاريره الشاملة، ولرئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية

وتحليل السياسات لبيانه الاستهلالي، وقال إنه يرحب بالتقرير المتعلق بحالة الديون (A/51/294)، الذي يشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي لتقليل الديون إلى القدر الحاسم الضروري لإعادة القدرة إلى البلدان النامية على مواجهة خدمة الديون وتعزيز ثقة المستثمرين وتشجيع التدفقات المالية الإيجابية. ومع أن الاستراتيجية الدولية بشأن مشكلة الديون قد ساعدت على تحقيق تقدم كبير فيما يتصل بتخفيف خدمة الديون، فإن استمرار المشكلة ما زال يبعث على القلق الشديد، وفي هذا الصدد توافق مجموعة الـ ٧٧ كل الموافقة على ما خلص إليه التقرير من أن التدابير الحالية لتخفيف الديون غير كافية، ويتعين بالتالي تغييرها.

٩ - ومن المشجع في هذا الصدد أن المبادرة الجديدة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية لقيت تأييدا راسخا في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المعقود في ليون (فرنسا) في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفي البيان الصادر في ختام اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين مجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (لجنة التنمية) المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ومع ذلك فإن التدابير المتوخاة في هذه المبادرة لا تكفي للوصول إلى حل دائم. والمطلوب نهج ابتكاري فعال طويل الأجل يرتكز على مجموعة مبادئ مشتركة للمفاوضات التي ستجرى مستقبلا بشأن الديون، تتضمن تدابير ترمي إلى تخفيض كبير لجميع فئات الديون. ومن ناحية أخرى، فإن وضع استراتيجة للديون تكون فعالة ودائمة يقتضي أن توضع التغيرات الحادثة في الواقع العالمي في الاعتبار. إن ازدياد عولمة الاقتصاد والترابط بين الاقتصادات الوطنية يتطلبان معالجة مشكلة الديون الخارجية باتباع نهج شامل متكامل ذي منحى إنمائي يتضمن نطاقا عالميا للتجارة يكون غير تمييزي ومفتوحا وقائما على قواعد واضحة، وكذلك زيادة التدفقات المالية والوصول إلى التكنولوجيا.

١٠ - ومن الضروري على الصعيد الوطني إعادة الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي عن طريق اتباع سياسة نقدية ومالية حازمة، وتعبئة الموارد الدخلية، وتنويع الصادرات والإنتاج، ووضع وتطبيق برامج للتكيف. على أن السياسات الوطنية لا تكفي في حد ذاتها في الظروف الجديدة، ولذلك فإنه لا بد من وجود بيئة دولية مواتية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعمل، وخصوصا في مجالات تحرير التجارة والتدفقات المالية والاسقرار النقدي، على تطبيق سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي، وبدون هذه السياسات فإن الجهود الإنمائية لكثير من البلدان النامية التي تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في مجال خدمة الديون ستستمر في التدهور.

١١ - وفيما يتعلق بجوانب محددة في التقرير، طالب المتكلم بتقديم مزيد من التفاصيل عن المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية المشار إليها في الفقرة ٤٠، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في الدورة القادمة للجمعية العامة، بالاشتراك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، معلومات مستفيضة مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتصل بهذه المبادرة. وقال في هذا الصدد إنه يوافق على الملاحظة الواردة في الفقرة ٤٦، ومفادها أن من الضروري أن "تقدم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مساهمات أكبر عن طريق زيادة استخدام مواردها الخاصة".

١٢ - وأشار المتكلم إلى أن التقرير لم يعالج مسألة شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة، وذكّر بأن الجمعية العامة، في قرارها ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، شددت على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل. وأعرب أخيرا عن تأييده للاستنتاجات الواردة في الفقرة ٥١ من التقرير، ومؤداها أن من الطرق المركزية لتجنب حدوث أزمات جديدة الحد من تعريض البلدان المتوسطة الدخل لأشكال التمويل الأكثر تقلبا قبل أن يصبح اقتصادها مستعدا لذلك، والحفاظ على ثقة المستثمرين الماليين الدوليين، وأنه كانت فرادى البلدان تتحمل مسؤولية مركزية في هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي أيضا قد تعهد بالاضطلاع بدور أكبر.

١٣ - وهناك علاقة وثيقة بين أزمة الديون الخارجية والمستوى غير الكافي للتمويل الإنمائي. والمطلوب أن تحظى جهود البلدان النامية من أجل تعبئة الموارد المحلية بدعم خارجي وفقا لاحتياجاتها؛ ولهذا السبب فإن من بواعث القلق نضوب المساعدات التي وافقت عليها وتعهدت بها البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما المعونة الإنمائية الرسمية. والمطلوب على وجه السرعة أن تزيد البلدان المتقدمة النمو كما ونوعا من المعونة الإنمائية الرسمية بعدة طرق، منها خفض تكاليف السداد. وفي هذا الشأن فإن الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد (A/51/291) توضح طابع عدم التنبؤ وعدم الاستدامة الذي تتسم به التدفقات المالية في الأسواق الدولية لرأس المال، والذي يتفاقم نتيجة للترابط المتزايد والتكامل المالي. وكما يرد في الفقرات من ٧ إلى ١٠ من التقرير، فإن تدفقات رأس المال الخاص قد ازدادت في السنوات الأخيرة من البلدان المتقدمة النمو إلى مختلف البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ومع أن هذه التدفقات قد عززت التنمية الاقتصادية بوجه عام، فإنها في بعض المرات قد ولدت ضغوطا تضخمية، وحدث في بعض الحالات خروج مفاجئ لرأس المال نتيجة لفقد المستثمرين للثقة. ومن ناحية أخرى فإن تدفقات رأس المال الخاص على البلدان النامية قد اتجهت إلى عدد ضئيل من هذه البلدان.

١٤ - ومن المفارقات، كما ورد في التقرير المذكور، استمرار غياب الوجود الرسمي القوي اللازم للمساعدة ولمحاولة التغلب على المشاكل العالمية التي تهدد التنمية بالخطر في أوقات يتحرر فيها العالم من آثار الحرب الباردة وتتزايد فيها احتياجات البلدان النامية بسرعة. ومن المؤسف أيضا أنه ليس متوقعا الوصول هذه السنة إلى اتفاق بشأن زيادة موارد صندوق النقد الدولي من خلال الاستعراض الحادي عشر للحصص. ومن المتوقع، من ناحية أخرى، أن يتخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في اجتماعاتهما السنوية لهذا العام، قرارا بشأن مرفق التكيف الهيكلي المعزز، وفي هذا الصدد تحث مجموعة الـ ٧٧ والصين جميع الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو، على التعاون في المسائل المتعلقة بهذا المرفق حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن تمويله في الوقت المناسب وبالقدر الكافي.

١٥ - وتتفق مجموعة الـ ٧٧ والصين مع الأمين العام في استنتاجاته المتصلة بالمعونة الإنمائية الرسمية والواردة في الفقرة ٣٨ من التقرير. ومما لا جدال فيه أن المعونة، بالنسبة إلى الجزء الأكبر من البلدان النامية، تعتبر استثمارا في التنمية وليس مجرد نقل لموارد مالية. وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على

ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان تدفق كبير للموارد من أجل التنمية وذلك، في جملة أمور، بزيادة القروض المتعددة الأطراف، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الموارد بشروط تساهلية لا تنشئ ديونا. إن الانخفاض المقلق في الموارد المالية المخصصة لتلبية احتياجات البلدان النامية وتحقيق أهدافها يؤكد من جديد الأهمية والضرورة المتزايدتين لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية. وتعتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين تقديم مشاريع قرارات بشأن هذه المسائل.

١٦ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال، ردا على بعض جوانب البيان الصادر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه قد أتيح للوفود كتيب من البنك الدولي يحتوي على معلومات عن المبادرة التمويلية للبنك. وفيما يتصل بالتقدم المحرز في تطبيق هذه المبادرة، فإن الإدارة ستعمل، بتعاون وثيق مع البنك الدولي، على إعداد تقرير بهذا الشأن. أما بالنسبة إلى مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، فقد وجه الأنظار إلى البيانات الواردة في الفقرة ٤٥ والجدول ٥ من الوثيقة A/51/294. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تخفيف عبء الديون، فإن الفقرة ٥ من هذا التقرير تبرز مختلف الجوانب الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وتتضمن الوثائق الأساسية التي تعد سوابق استند إليها هذا القرار. ومن ناحية أخرى فإن مرفق التقرير المتعلق بالتنمية العالمية يتضمن مؤشرات إنمائية هي بمثابة معلومات إحصائية مستكملة. والإدارة في سبيلها إلى الانتهاء من مشروع التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم، الذي سينشر في مطلع العام القادم.

١٧ - السيدة براون (أيرلندا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وإستونيا وأيسلندا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا والنرويج التي انضمت إلى بيانها، فسلمت بالعبء الذي تفرضه الديون الخارجية على كثير من البلدان النامية، وخصوصا الشديدة الفقر والمديونية، وأعربت عن بالغ قلقها لحالة الكثير من بلدان أفريقيا. ولما كانت المشاكل المتصلة بالديون تختلف إلى حد كبير من بلد إلى آخر، فإنه يتعين في التدابير الهادفة إلى حل هذه المشاكل أن تتواءم مع احتياجات كل حالة على حدة، وتحقيقا لذلك ساعد المجتمع المالي الدولي، عن طريق استراتيجية مرحلية، على أن يُدخل في البلدان النامية تحسينات كبيرة تستند إلى سياسات اقتصادية راسخة وبرامج للتكيف والإصلاح. ويرحب الاتحاد الأوروبي كل الترحيب بالتقدم المحرز في خفض الديون الثنائية عن طريق إسقاطها أو تطبيق نادي باريس لشروط نابولي، وإن كان يسلم بضرورة بذل المزيد من الجهود الوطنية والدولية. وقد خطت مؤسسات بريتون وودز خطوة مهمة في هذا الاتجاه عندما دعمت برنامج العمل المتعلق بحل مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، الذي أكدت في إطاره المجموعات الرئيسية الثلاث للبلدان الدائنة أنها ستتخذ تدابير منسقة ومتزامنة، ولكن بشكل مستقل، وأنها ستتقاسم التكاليف بشكل منصف؛ وقد قبلت، علاوة على ذلك، هيكلا مرنا ونهجا لكل حالة على حدة لكي تأخذ في حسبانها خصائص اقتصادات البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بما أعلنه نادي باريس مؤخرا عن استعداده لتجاوز شروط نابولي وخفض الديون لما يصل إلى ٨٠ في المائة بالنسبة إلى البلدان التي تفي بالشروط اللازمة للحصول على خفض إضافي، وحث البلدان الدائنة غير المنتمية إلى نادي باريس على المشاركة في المبادرة بشروط

مماثلة. ومن ناحية أخرى، ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/51/294)، فإن بعض البلدان المتوسطة الدخل تبدي ما يدل على هشاشة وضعها المالي الخارجي، ومن اللازم أن تتبع هذه البلدان سياسات راسخة وتواصل جهودها من أجل تحقيق الاستقرار والحفاظ عليه. ورغم الظروف الصعبة، فقد وقعت في العام الماضي تطورات إيجابية في مجال معالجة مشاكل ديون البلدان النامية، ومنها الاتفاقات المتعلقة بالتجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية والتجديد السابع لموارد مصرف التنمية الأفريقي، وهي الاتفاقات التي اشتركت فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومما يجدر ذكره أيضا من هذه التطورات تقرير فرقة العمل المعنية بالمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وتوصياتها. ومع ذلك فما زال مطلوبا الكثير لحل مشاكل ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وسيتوقف التقدم في هذا المضمار على ما يمكن أن تفعله البلدان ذاتها بدعم من المجتمع الدولي.

١٨ - السيد سعد (تونس): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أزمة الديون الخارجية التي لا تخف حدتها، رغم شتى المبادرات التي تتخذها البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية. وقال في هذا الصدد إن تونس ترحب بالمبادرة الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحل مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وقد أحاطت علما أيضا، مع التقدير، بالتعهد الذي التزمت به في ليون البلدان الأعضاء في مجموعة البلدان السبعة بتوسيع نطاق شروط نابولي. ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجيات المختلفة لم تكن أكثر من مسكّن، فحسبما ورد في تقرير الأمين العام عن حالة الديون (A/51/294)، فإن إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال زاد في عام ١٩٩٥ بنسبة ٧,٤ في المائة بالمقارنة بالعام الماضي. وتفيد بيانات البنك الدولي أن ١٦ من الـ ٥٢ بلدا المصنفة هذا العام باعتبارها شديدة المديونية هي من البلدان المتوسطة الدخل. وتتضح خطورة الحالة أكثر في حالة أفريقيا، ففي أواخر عام ١٩٩٥ شكلت المتأخرات المتراكمة فيما يتعلق برأس المال وفوائد الديون الطويلة الأجل ما يقرب من ثلث الديون الخارجية. وهذه الأزمة تبرر إلى حد كبير النداء الموجه من الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٥٠.

١٩ - وفيما يتصل بمسألة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، يرى وفد تونس أن تدفقات رؤوس الأموال، في إطار تمويل التنمية، تشكل للبلدان النامية تحديا بقدر ما تشكله الديون. وإذا كان التقدم التقني قد ساعد على خفض تكلفة المعاملات المالية الدولية وكانت قد تحققت عولمة التمويل، فإن العوامل الأساسية المؤثرة في تدفقات رأس المال هي معدلات الفوائد ومعدلات التبادل الدولية التي تخرج في أحيان كثيرة عن سيطرة حتى البلدان القوية. والحالة بالغة الصعوبة بالنسبة إلى البلدان النامية لأن تحرير معاملاتها مع الخارج يجعلها ضعيفة بشكل متزايد إزاء التقلبات غير المتوقعة في تدفقات رأس المال الخاص في الأسواق المالية الدولية. ولذلك يشدد وفد تونس على ضرورة إيجاد مناخ موات لضمان استقرار التدفقات الدولية ومنع أثر هذه التقلبات في هز الاستقرار. ويقر الوفد أيضا بأهمية وجود بيئة وطنية تعزز الثقة ليتسنى ضمان تدفق رؤوس الأموال الخاصة واستمرارها عن طريق الإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة.

٢٠ - إن استراتيجية تونس، التي ترمي إلى إنشاء اقتصاد سوقي وإلى اندماج متزايد في التجارة العالمية، قد ساعدت على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك، في المقام الأول، على إبرام اتفاق انتساب مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥. والآن، ورغم الدور الحاسم للسياسة الداخلية فيما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال الخاصة، فإن من الضروري اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي لضمان فعالية الإصلاحات الداخلية، ويجدر بالذكر في هذا الصدد أنه ينبغي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٩١/٥٠، تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان المعنية ومؤسسات بريتون وودز كوسيلة لإيجاد بيئة مالية دولية مستقرة ومواتية للنمو الاقتصادي، وخصوصا في البلدان النامية.

٢١ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): أشار إلى أنه عند إعداد التقارير التي تنظر فيها اللجنة، وخصوصا التقرير المتعلق بالتكامل المالي العالمي (A/51/388)، اشترك عدد من موظفي الأمانة العامة في اجتماعات نظمها في واشنطن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليبحثوا مع موظفي هاتين المؤسستين مختلف الجوانب المذكورة في القرار ٩١/٥٠. وهناك بالمثل تعاون وثيق للغاية مع الأونكتاد الذي عكف خبراؤه في مجال الأسواق المالية على إعداد جزء من التقرير المذكور. وقد اعتمدت الأمانة العامة إلى حد كبير على الأونكتاد في إعداد التقارير المتعلقة بنادي باريس، حيث إن موظفي هذه المنظمة يحضرون بصفة مراقبين اجتماعات نادي باريس التي تبحث مسائل شتى، منها إعادة جدولة الديون. ويضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة تشترك بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي.

٢٢ - السيد شودري (بنغلاديش): وافق على الآراء التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه على الرغم من محاولات حل مشكلة الديون الخارجية، فإن الأزمة تتفاقم؛ فالمحاولات التي جرت حتى هذه اللحظة غير كافية وافتقرت إلى التصميم الذي لا غنى عنه. لقد خلق عبء الديون عقبة في طريق التنمية، وخصوصا في البلدان الضعيفة الأقل نموا. وقد زاد من حدة هذه المشاكل تناقص المساعدات، الأمر الذي حمل كثيرا من البلدان النامية على تحويل موارد كان يتعين رصدها لقطاعات أساسية. وقد نجم عن ذلك تراجع خطير في برامج مكافحة الفقر والبرامج ذات الصلة بالنمو الديمغرافي ومحو الأمية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن حجم الديون وخدمتها لا يزال باهظا بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، وخصوصا بلدان أفريقيا. وقد طبقت شروط نابولي على عدد ضئيل نسبيا من البلدان، وحتى في هذه الحالات كانت النتائج غير مرضية إلى حد بعيد.

٢٣ - ومن الأمور المشجعة مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، التي تعكس القلق إزاء الآثار السلبية للمديونية العالية على تنمية الاقتصادات الضعيفة. وقد جرى في إطار المبادرة بحث استدامة مديونية ٤١ بلدا، واعتبرت المديونية غير مستدامة في ثمانية بلدان فقط. وقد أخذت ثلاثة عوامل في الاعتبار: نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (ما بين ٢٠ في المائة و ٢٥ في المائة)، ونسبة القيمة الحقيقية للديون إلى الصادرات (ما بين ٢٠٠ في المائة و ٢٥٠ في المائة)، وحالة الضعف. وفي معظم الحالات يصطدم البلد بصعوبات كبيرة عندما يريد تحقيق التنمية قبل بلوغ هذه

الأرقام. ومن هنا تأتي أهمية بحث عنصر "حالة الضعف"، على أن تؤخذ في الاعتبار حالة الاحتياطي النقدي، ودرجة تنوع الصادرات، وآثار خدمة الدين على الحالة المالية، وغير ذلك من العوامل، وكذلك المعلومات التي تقدمها البلدان ذاتها.

٢٤ - وفي إطار الآلية الراهنة يقتضي الأمر ما بين ثلاثة وستة أعوام لكي يتمكن البلد من إعادة جدولة خدمة دينه. وهذه الفترة أطول من اللازم. وقد رحب المتكلم بالقرار الذي اتخذه البنك الدولي مؤخرا بخفض فترة الانتظار في ضوء التطور الاقتصادي للبلد. ولن تؤتي المبادرة ثمارها إذا حدث تأخير في تطبيق أحكامها. والمأمول أن تؤيد البلدان الاقتراح الذي يقضي ببيع احتياطي صندوق النقد الدولي من الذهب، مما سيزيد من الأموال المتاحة لهذه المبادرة.

٢٥ - وشدد المتكلم على وجوب استكمال الجهود المبذولة لخفض عبء الديون عن أشد البلدان فقرا بزيادة تدفقات الموارد على الاقتصادات الضعيفة، وإلا فلن يفضي الكثير من البرامج الإنمائية إلى نتائج إيجابية. وحث على إزالة العقبات الهائلة التي يمثلها عبء الديون والتي تعوق جهود البلدان الضعيفة في مجال التنمية.

٢٦ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): ذكر أن المفاوضات المتجددة التي يتعين أن يجريها موظفو وزارات المالية كل عام تثير مشاكل بالغة لأنها تتطلب وقتا طويلا وتؤدي إلى تراكم المتأخرات. والمطلوب بذل مجهود شامل متفق عليه لتناول مشاكل البلدان المدينة.

٢٧ - السيد فيدورشنكو (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الأمانة العامة يؤكد حدوث تقدم في تخفيف حدة مشكلة الديون الخارجية، وخصوصا من خلال التطبيق النشط لشروط نابولي. ومع ذلك فما زالت المشكلة حادة بالنسبة إلى البلدان النامية الأشد فقرا. إن روسيا، وهي من الدائنين الرئيسيين للبلدان النامية، مهتمة للغاية بالحل السريع لمشكلة الديون بطريقة منصفة تقبلها جميع الأطراف المعنية. وقد اتضحت رغبة روسيا في التعاون في هذا المجال في الاتفاق الذي أبرمته مؤخرا مع نيكاراغوا على أساس الممارسات المعترف بها دوليا.

٢٨ - إن حل هذه المشكلة يتطلب أن تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف وحالتها النقدية، وينبغي بصفة خاصة أن تنص شروط المساعدة المالية المتعددة الأطراف، التي تقدم إلى البلدان المؤجلة ديونها، على التزام البلدان الدائنة باتباع سياسة اقتصادية ملائمة وفقا للاتفاقات الثنائية.

٢٩ - إن المبادرات الجديدة التي أعلنتها مؤسسات بريتون وودز في نيسان/أبريل ١٩٩٦ توفر إطارا لتخفيف عبء الديون الخارجية ويمكن، إذا أضيفت إلى المساعدات المقدمة إلى البلدان المدينة في مجال تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، أن تسهم في خفض الديون إلى مستوى مقبول، واستعادة ثقة المستثمرين،

وعكس اتجاه النزعات السلبية في التنمية في هذه المجموعة من البلدان. ومن الضروري التوسع في استخدام وتطوير الآليات القائمة من أجل خفض الديون الخارجية وتكاليف خدمتها. ومطلوب أن تدعو المؤسسات المالية الدولية المستثمرين الخاصين إلى الإسهام في حل هذه المشكلة، وخصوصا عن طريق إعادة شراء الديون في السوق الثانوية ووضع نظم عامة في تطبيقها لتحويل الديون إلى استثمارات في اقتصادات البلدان المدينة.

٣٠ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التعاون ليس فقط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بل أيضا بين القطاعين العام والخاص، ولا بد من وجود الإرادة المالية والسياسية في تطبيق البرامج بفعالية. ومنذ بعض الوقت لم تعد التنمية الصناعية وتطوير الهياكل الأساسية يستأثران بالاهتمام، بل أصبح هناك تسليم واضح بضرورة معالجة الفقر والصحة والتفاوت الاجتماعي والبيئة والتنمية المجتمعية. ومن هنا تزايد الاهتمام بالإدارة السليمة، سواء لدى المستفيدين أو المانحين.

٣١ - إن المعونة الإنمائية الرسمية أساسية قطعا، وإن كان ينبغي أن توجه هذه المعونة والسياسات الحكومية صوب إيجاد ظروف تساعد على تطوير الأسواق الخاصة. وينبغي استخدام الموارد العامة وفق أهداف واضحة تحقيقا لحماية أضعف المجموعات. إن التشارك في التنمية يجب أن يكون مفيدا للطرفين وأن يكون أساسه تقاسم الأهداف والمسؤوليات. إن تخصيص موارد الميزانية قرار سيادي، وإن يكن من الواجب تفادي النفقات غير المثمرة، مثل النفقات العسكرية المفرطة.

٣٢ - والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف عنصر أساسي آخر لتعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتنفيذ سياسات اقتصادية وطيدة وتعزيز القدرات المؤسسية. ويتعين أن تحصل هذه المؤسسات على موارد مالية كافية ومناسبة للاضطلاع بمهامها.

٣٣ - وقد نجم عن مبادرة طرحت في مؤتمر قمة هاليفاكس لمجموعة البلدان السبعة أن تحدد إطار جديد واسع النطاق لتخفيف ديون بعض البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ويقتضي تنفيذ هذا البرنامج الجديد أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات عبء الدين في كل بلد وكيفية تنفيذه الإصلاحات في مجال السياسة الاقتصادية. والمأمول تطبيق هذه المبادرة بسرعة والعمل قبل انتهاء عام ١٩٩٦ على تحديد البلدان التي يمكنها الانضمام إلى هذا البرنامج.

٣٤ - إن التنمية المستدامة يمكن أن تكون عملية أليمة للبلدان التي تمر بمرحلة التكيف، وإن كانت هي السبيل الأكيد الوحيد إلى الرخاء الاقتصادي الذي يتقاسمه جميع أفراد المجتمع. إن الولايات المتحدة تجدد تعهدها بدعم البلدان النامية التي تتحمل مسؤولية مصيرها والتي تجهد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٥ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إنه مما لا شك فيه أنه قد حدثت زيادة ملحوظة في النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية، وكذلك في تدفقات رؤوس الأموال التي زادت من ٢٥ بليون دولار في أواخر الثمانينات إلى ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٩٥، وإن كانت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لم تدرج في هذا الاتجاه. وفيما يتعلق بالمشروطية، فإن اللجنة المؤقتة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي قد اعتمدت إعلانا يستكمل إعلان مدريد الصادر في عام ١٩٩٤، حيث رأى الوزراء أن من المهم إدخال بعض التنويع على الشروط السياسية، وهي مبادئ يتعين أن تطبقها لا البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فحسب، بل أيضا البلدان المتقدمة النمو ذاتها. ومن هذه المبادئ وجوب تشجيع قابلية الحسابات الجارية للتحويل والتقدم المرحلي صوب زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال.

٣٦ - السيدة أمواه (غانا): قالت إن وفدها يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن عبء الديون يشكل عقبة حقيقية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان النامية، وما زال هذا العبء يتزايد رغم تطبيق مختلف برامج الإصلاح. ولا بد من التسليم بأن شتى المبادرات المتخذة، ومنها شروط تورونتو ونابولي وخطة بريدي، لم تفض إلى حل للمشكلة، ويرجع ذلك إلى أن التدابير التي نفذتها البلدان الدائنة قد تركزت على إعادة جدولة المدفوعات أكثر من تركزها على خفض حجم الديون. فإذا استمر هذا الاتجاه، فستعجز البلدان المدينة عن التغلب على المشكلة وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - وشددت المتكلمة على الضرورة الملحة لقيام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بوضع استراتيجيات تخفض إلى حد كبير حجم الديون إلى مستوى محتمل أو ممكن السيطرة عليه، مستوى لا يحول دون تطبيق البرامج الإنمائية ولا يثبط همة المستثمرين. إن البحث عن نهج شامل ودائم وذي منحى إنمائي في معالجة مشكلة الديون يجب أن يشمل الديون التجارية وكذلك الديون الثنائية والمتعددة الأطراف. ومثل هذا النهج يحتاج إلى حوار وتنسيق بين الدائنين.

٣٨ - والمطلوب كخطوة أولى أن يتوسع الدائنون في تدابير تخفيف الديون وفي إسقاطها. ورحبت المتكلمة بما قرره نادي باريس مؤخرا من العمل، حسب الحالة، على إسقاط ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الديون الثنائية للبلدان التي تفي بالمعايير التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الضروري مع ذلك توسيع نطاق معايير الاختيار، وكذلك حجم الديون التي يمكن تخفيضها، حتى يتسنى انطباق المبادرة على عدد أكبر من البلدان وعلى قدر أكبر من الديون.

٣٩ - وأعربت المتكلمة عن خيبة أملها وقلقها إزاء الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للمعونة الإنمائية الرسمية في السنوات الأربع الأخيرة، وكذلك إزاء تركز الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل غلاب، في حفنة من البلدان. وتجدد غانا نداءها بالتوسع في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها صوب الأنشطة والقطاعات التي تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية. ولا بد من ضمان تركز الاستثمارات

الطويلة الأجل في مجالات من قبيل القضاء على الفقر ونقل التكنولوجيا وإيجاد فرص عمالة أفضل وتوسيع نطاق التجارة. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية من ناحيتها خلق مزيد من الفرص التي تتيح للبلدان النامية الحصول على تمويل أكبر للتنمية بشروط تساهلية. ولضمان عولمة الأسواق المالية وحماية البلدان الفقيرة من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف، ينبغي إيجاد آليات لمراقبة تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ومساعدة البلدان الفقيرة على تفادي اختلال أسواقها المالية. وإلى أن يتسنى إيجاد حلول فعالة، فإن استئناف الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية يجب أن يشمل مسألة الديون وتمويل التنمية.

٤٠ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال إن هدف المبادرة الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو اتباع النهج الشامل المتفق عليه الذي أشار إليه وفد غانا. ويرى المتكلم أن المبادرة الجديدة تعتبر انفتاحا لأنه لم يجر فيما مضى سوى بحث حالة ٤١ بلدا لم يف إلا عدد قليل منها بالشروط المطلوبة. ولما كان المجتمع الدولي قد قبل هذا المبدأ، فإن المطلوب بعد ذلك الحرص على تطبيق المبادرة حالة بحالة على كل بلد يحتاج إليها، بصرف النظر عن وروده في هذه القائمة أو تلك من قوائم المؤسسات المالية العالمية.

٤١ - الأسقف مارتينو (مراقب الكرسي الرسولي): ذكَّر بأن المجتمع الدولي كان قد تعهد، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، بإيجاد حلول ناجعة إنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وتطبيقها في أسرع وقت ممكن. ولم يشمل هذا التعهد خفض الديون أو إعادة جدولتها فحسب، بل أيضا "إسقاطها أو غير ذلك من تدابير التخفيف". ومن الواضح، بالنسبة إلى بعض البلدان الأكثر فقرا، أن إسقاط جزء كبير على الأقل من ديونها الخارجية يعتبر خطوة ضرورية تتيح لها بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية. وقد اتخذ في هذا الصدد، منذ انعقاد مؤتمر القمة هذا، بعض القرارات الهامة، ولا سيما فيما يتصل بالديون المستحقة لمنظمات الإقراض المتعددة الأطراف. ويعرب الكرسي الرسولي عن اغتباطه بالترتيبات التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد.

٤٢ - ولا يمكن تحليل مشكلة الديون بمعزل عن غيرها. فمن ناحية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الأسباب التاريخية اللصيقة بالبلدان المدينة، ومن ناحية أخرى السياق الدولي الذي جرى فيه الإقراض. ولا بد من تلافي الأخطاء التي وقعت في الماضي. ومن ناحية أخرى هناك أيضا صلة بين مشكلة الديون والحالة الاقتصادية الدولية الراهنة والنظام الاقتصادي العالمي المتغير. ومن التطورات الاقتصادية ذات الدلالة البالغة في الأعوام الأخيرة الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الخاص المباشر من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك فقد شدد المتكلم على أن عمليات النقل هذه لم يستفد منها إلا عدد محدود جدا من البلدان، ولم يذهب سوى جزء ضئيل منها إلى أفقر البلدان.

٤٣ - إن الموارد المخصصة للمعونة الإنمائية الرسمية تتناقص في جميع مناطق العالم تقريبا في وقت تشتد فيه الحاجة إلى هذه الموارد. ويرى الكرسي الرسولي أنه ينبغي تخصيص الموارد الضئيلة المتاحة لأفقر البلدان وللمشاريع التي تفيد أكثر القطاعات الاجتماعية احتياجا.

٤٤ - ويتعين أيضا على البلدان المدينة أن تكون مسؤولة عن إعطاء ضمانات بأن نظام الحكم والإدارة الاقتصادية فيها يساعدان على أقصى استفادة من الأموال القليلة المتاحة، وخصوصا في القطاع الاجتماعي. وفي هذا السياق، يشدد الكرسي الرسولي على بعض الجوانب ذات الصلة بالمبادرات الجارية الرامية إلى تخفيف عبء الديون عن أفقر البلدان، فأولا، لا بد من تحديد مفهوم استدامة عبء الديون. فكثيرا ما يُنظر إلى الاستمرارية فقط من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، ويُترك جانبا التوزيع الأكثر إنصافا لهذا العبء أو الآثار الاجتماعية للإجراءات الإصلاحية، وخصوصا بالنسبة إلى أفقر قطاعات المجتمع. إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تؤدي إلى تفاوتات اجتماعية كبيرة أو تعمقها ليست مستديمة، حتى من وجهة النظر الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يسلم فيه المجتمع الدولي في مختلف المحافل بأن الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم ضروري للتنمية، لا يمكن أن يكون مقبولا أن يؤدي تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، في المقام الأول، إلى خفض الموارد المخصصة لهذين القطاعين. وثانيا، ينبغي العمل بسرعة على تطبيق التدابير الرامية إلى تخفيف عبء الديون عن أفقر البلدان، بحيث يستفيد منها أكبر عدد ممكن من البلدان. وأشار المتكلم من ناحية أخرى إلى الأهمية التي تتسم بها المسائل الأخلاقية في هذا السياق. فالاقتراحات المحددة الأخيرة التي تهدف إلى حل مشكلة ديون أفقر البلدان توضح تزايد الإقرار بهذا البعد الأخلاقي. وحتى مع ذلك لا بد من تشجيع وجود إحساس أعمق بفضيلة التضامن، مما يساعد على التصدي للتردد في تخصيص الموارد اللازمة لحل مشكلة الديون، وكذلك في المقام الأول على إتاحة الفرصة لأفقر البلدان للاستثمار في تنميتها هي وتحمل المسؤولية عن هذه التنمية.

٤٥ - الآنسة كوي ينغ (الصين): قالت إن التكامل المالي العالمي قد أدى إلى تسارع تدفق الأموال. وفي عام ١٩٩٥، تزايدت التدفقات المالية الصافية صوب البلدان النامية، وهو ما يعد أمرا مشجعا. غير أن النقص الخطير في الموارد المخصصة لتمويل التنمية قد أثر في هذه البلدان طوال عدة أعوام، ويعتبر مشكلة ما زال حلها بعيدا. وفي الوقت ذاته فإن ازدياد التدفقات المالية الصافية صوب البلدان النامية لم يوفر فرصا جديدة فحسب، بل أوجد أيضا مشاكل وتحديات جديدة. ولذلك ينبغي بحث مسألة تمويل التنمية في البلدان النامية بحثا شاملا. وفي عام ١٩٩٥، كان رأس المال الخاص يمثل ٧٢ في المائة من مجموع تدفقات الموارد المالية صوب البلدان النامية. ومع ذلك فإن رأس المال الخاص، الذي لم تكن توجهه سوى اعتبارات حسابية، اتسم في توزيعه بتركز نسبي، ولذلك لم تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من هذه الاستثمارات على نطاق واسع. وإذا كان بعض البلدان النامية قد تغلب على الصعاب الناجمة عن وجود بيئة خارجية غير مواتية وتمكن من اجتذاب رأس المال الخاص الأجنبي واستخدامه بفعالية، فإن غالبية البلدان النامية لا تزال تعاني نقصا خطيرا في تمويل التنمية. وتتفاقم هذه الحالة أكثر في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. ولذلك فإلى جانب الإقرار بأهمية الموارد المالية الخاصة، يتعين أيضا التقدير الكامل لأهمية المعونة الإنمائية الرسمية في كثير من البلدان. وشددت المتكلمة على أن هذا النوع من المساعدة سيظل بلا بديل في

المستقبل المنظور. وفي هذا السياق يساور البلدان النامية قلق بالغ إزاء الخفض المستمر للموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية.

٤٦ - وترى الصين أن البلدان المتقدمة النمو التي تعاني "إجهاد المساعدة" يجب أن تضع في حسبانها أن المعونة الإنمائية الرسمية ليست إحسانا، بل هي المكمل الضروري للجهود التي تقوم بها البلدان النامية لتحقيق الانطلاق الاقتصادي. ولذلك فإن المعونة الإنمائية الرسمية تعد أساسا شكلا من أشكال الاستثمار في المستقبل. ويتعين على المجتمع الدولي، على أساس المسؤولية المشتركة والتشارك، أن ينظر بعناية في طريقة استعادة الزخم السياسي اللازم لتعزيز هذا النوع من المساعدة.

٤٧ - ومن ناحية أخرى ذكرت المتكلمة أن التقلبات في الأسواق المالية الناجمة عن المضاربة بتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل تعرض للخطر التطور السليم للاقتصاد العالمي. إن البلدان النامية، بقدرتها المحدودة، هي الأكثر تعرضا للآثار السلبية لهذه التقلبات. ونظرا إلى أن استقرار النظام المالي العالمي سيكون في مصلحة الجميع، فإنه يتعين التوصل إلى طريقة للتقليل من أخطار التقلبات التي تؤثر في النظام بأكمله في أسواق رؤوس الأموال الخاصة الدولية، وخصوصا أسواق الحوافظ المالية، في الوقت الذي تزيد فيه تدفقات الاستثمارات المباشرة الخاصة، وخصوصا صوب البلدان النامية. وتحقيقا لذلك تقترح الصين تدابير مختلفة. فأولا، لا بد من تعزيز تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي، وتحسين السياسات الميزانوية والنقدية، والعمل في الوقت ذاته على تشديد الرقابة حتى يتحقق استقرار الأسواق الماليةوالتصدي للأخطار التي تهدد التنمية على الصعيد العالمي. إن الأزمات التي تحدث في الأسواق المالية توضح سوء إدارة سياسات الاقتصاد الكلي وغياب التنسيق الفعال بين البلدان. ونظرا إلى الدور الذي تؤديه البلدان المتقدمة النمو في الاقتصاد العالمي وتأثيرها فيه، فإنه يجب عليها الاضطلاع بمسؤولية خاصة في هذا الشأن. ومن هنا يتعين تشديد الرقابة، وخصوصا فيما يتصل بالبلدان المتقدمة النمو. وثانيا، يجب إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وعلى المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم جهود البلدان النامية من أجل اتباع سياسات ملائمة وإيجاد الظروف المحلية اللازمة لتوفير الضمانات واجتذاب الاستثمار الأجنبي. وفي الوقت نفسه لابد من ضمان قدرة البلدان النامية على ممارسة حقها في إبداء آرائها في الطريقة التي تؤثر بها عليها التغيرات الحادثة في المناخ المالي الدولي.

٤٨ - وذكرت المتكلمة أن مشكلة الديون الخارجية وثيقة الصلة بمسألة تمويل التنمية. وقد قام المجتمع الدولي ببعض المبادرات المشتركة التي أسهمت بقدر ما في تخفيف عبء الديون عن بعض البلدان النامية. ومع ذلك فإن عدد البلدان الشديدة المديونية لم يقل، وتجد بلدان نامية عديدة نفسها مضطرة إلى تحويل وجهة مواردها الشحيحة لتتمكن من دفع خدمة الديون على حساب مشاريعها الإنمائية. ولذلك فلا مفر من مواصلة البحث عن سبل جديدة تقود إلى حل شامل وفعال ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد ترحب الصين بالمبادرة المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، التي ينبغي وضعها على الفور موضع التطبيق.

٤٩ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال، ردا على توصية الصين بشأن تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي، إن هذا النوع من التنسيق، كما ورد في تقرير الأمين العام المعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص" (A/51/388)، لا يكاد يكون موجودا. والواقع أن هناك اتفاقات بشأن تطبيق مبادئ عامة تعتبرها اللجنة المؤقتة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي نهجا سياسيا "سليما". وأشار المتكلم إلى أنه يجب، عند التفاوض على برامج التكيف وبرامج خفض العجز الشديد في الميزانية أو صياغة هذه البرامج، أن يؤخذ في الاعتبار جانب مهم لتحسين نوعية وهيكل الإصلاح المالي عن طريق خفض النفقات غير المثمرة والعمل في الوقت نفسه على ضمان وجود حجم أساسي كاف من الاستثمارات في الهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد يشير وزراء المالية إلى "الهياكل الأساسية الاجتماعية" و "الهياكل الأساسية الاقتصادية"، ويدرجون أيضا مسألة إنشاء شبكات للسلامة الاجتماعية محتملة التكاليف. ويكتسب هذا الجانب أهمية بالنسبة إلى ما يمكن أن يسمى سياسة رشيدة في مجال الاقتصاد الكلي، ولكن التنسيق في هذا المجال، بمعنى أن تشترك البلدان في تحديد سياسات نقدية أو مالية، قد عفاه الزمن بعد أن ثبت عدم فعاليته، وهو ما ورد في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥".

٥٠ - السيد بون (فيجي): أيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن أزمة الديون ما زالت من العقبات الرئيسية أمام تنمية البلدان النامية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية قد بلغ مستويات عالية من النمو، فإن أغلبيتها لم تصل إلى شكل من النمو الحقيقي المستدام. ويجدر بالإشارة أيضا في هذا المقام أن الفرق في دخل الفرد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد تضاعف ثلاث مرات فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٣.

٥١ - إن نمو البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ يعطله العديد من العوامل الحاسمة والحتمية. وأهم هذه العوامل البعد الجغرافي عن سائر العالم. ومن ناحية أخرى فإن هذه البلدان، بسبب ضآلة مساحتها ومحدودية مواردها، لا تتاح لها فرص إنتاج مقادير كبيرة من المنتجات الأساسية، ولذلك فهي لا تستطيع التأثير في أسعار الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك فإن البلدان النامية الصغيرة مثل فيجي تتأثر أيضا بعوامل داخلية تعطل النمو والتنمية. ومشكلة الديون الخارجية ليست سوى واحد من هذه العوامل. إن الوصول إلى نمط مستدام من النمو يتطلب الوفاء مسبقا بعدة شروط، مثل امتلاك هياكل أساسية عالية المستوى، والوصول الجيد إلى الأسواق الخارجية، ووجود مستويات عالية نسبيا من تراكم رأس المال وقدرة تقنية مناسبة. إن اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة لا يمكن أن تفي بكل هذه المتطلبات، ولذلك فإنها بحاجة إلى أموال خارجية.

٥٢ - وفي الأعوام الأخيرة، شددت البلدان النامية الصغيرة على ضرورة تحقيق مستويات عالية ومستديمة من النمو. وكان هناك تقدم مهم في هذا الصدد، هو اعتماد استراتيجية للنمو أكثر اتجاها إلى الخارج وتكون فيها الأفضلية لدور القطاع الخاص. ومع ذلك فإن المستثمرين الخاصين لا يبدون اهتماما إلا إذا تحققت الشروط السالف ذكرها التي تساعد في الحصول على أرباح أكبر. ولم يستثمر هؤلاء

المستثمرون في مشاريع الهياكل الأساسية، مما يحتم على الحكومات تحمل هذه المسؤولية. إن غالبية البلدان الجزرية النامية لديها أموال قليلة لتنفيذ مشاريع مكلفة كهذه. ولذلك فإنها تضطر إلى الحصول على موارد عن طريق فرض ضرائب عالية على سكان منخفضي الدخول. ويترتب على ذلك أن تصبح المديونية الخارجية الطريقة الوحيدة للحصول على الأموال اللازمة لتمويل مرحلة انطلاق التنمية.

٥٣ - إن الفوائد العالية تزيد من عبء خدمة الديون على كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية. إن سياسات خفض قيمة العملة الرامية إلى تشجيع الصادرات تزيد من أسعار الواردات وتزيد باستمرار من صعوبة خدمة الدين بالدولارات. ومحاولات تنشيط الاقتصاد عن طريق إجراءات اللاتنظيم تخلق بدورها مآزق جديدة. وتتفاقم الحالة بشكل متزايد نتيجة للآثار الضارة الناجمة عن اتجاهات البلدان المتقدمة النمو ذات الطابع الحمائي المتزايد. وفي هذا المقام ترحب فيجي بتحديث الاستراتيجية الدولية للديون التي اعتمدتها لجنة التنمية، وخصوصا جدولة الديون عن طريق إعادة برمجة التزامات خدمة الديون المستحقة خلال فترة محددة أو الإسقاط الجزئي لهذه الالتزامات، أو خفض حجم الدين ذاته. وأوضح المتكلم أن هذا الخيار لن يعيش إلا إذا وَفَى كل بلد بالشروط اللازمة وأصبح لديه "السجل التاريخي" المطلوب لعمليات تكييف سياسة الاقتصاد الكلي. وأخيرا فإن فيجي تحث على إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية المتبقية وعلى تحديد خيارات من حيث تمديد أجل الدين وخفض أسعار الفائدة، وكذلك إمكانية شطب ديون البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتطالب فيجي، علاوة على ذلك، بتحديد أسعار الفائدة بطريقة تيسر سداد الديون وبما يتفق مع واقع بيئة التنمية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٥٤ - الآنسة درايفوس (نيكاراغوا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورحبت بالإشارة الواردة إلى مشكلة ديون "البلدان الفقيرة الشديدة المديونية" في تقرير الأمين العام المعنون "حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٦" (A/51/294).

٥٥ - وقد بذلت نيكاراغوا، منذ عام ١٩٩٥، جهودا كبيرة لتحقق الاستقرار لاقتصادها ولتندمج من جديد في السوق المالي الدولي وتستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة. وقد عمدت نيكاراغوا أولا، في هذا المضمار، إلى تطبيق "برنامج الظل" الذي وضعه صندوق النقد الدولي، لتسوية حالتها الائتمانية مع المؤسسات المالية الدولية، وفي عام ١٩٩٤ بدأت تنفيذ البرنامج الأول لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي. وكان من التحديات الكبيرة التي جابهها البلد المضي باقتصاد مركزي صوب السوق الحرة، مما يستوجب اتباع سياسات اقتصادية للتكيف الهيكلي، دون إغفال الأبعاد الاجتماعية للتنمية، مثل تخفيف حدة الفقر.

٥٦ - وعلى الرغم من أنه تيسر خفض حجم الديون والقضاء على التضخم المفرط وتحقيق الاستقرار النقدي، ومن النمو الاقتصادي الطفيف الذي تحقق اعتبارا من عام ١٩٩٤، فإن الحالة الاقتصادية للبلد ما زالت لا تبعث على الرضا التام. وقد اعتبرت نيكاراغوا من البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الديون أعلى معدل له في العالم. ولهذا السبب ما زال عبء خدمة الديون من أكبر مشاكل البلد. ومع أنه قد حدث تقدم في حل مشكلة الديون الخارجية بفضل تعاون المجتمع الدولي والبلدان الصديقة، مثل الاتحاد الروسي،

التي أعلنت مؤخرا إسقاط الديون المتبقية، فإن هذه الديون ما زالت تمثل عبئا باهظا يعوق النمو الاقتصادي، ويحول دون الاستثمار العام والخاص.

٥٧ - وترى نيكاراغوا أن من المطلوب، في عالم يتزايد ترابطه، العثور على حل نهائي وفعال ومرن ودائم لمشكلة الديون، حل لا بد من توجيهه صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق ترحب نيكاراغوا بالمبادرة الأخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل خفض عبء خدمة الديون في البلدان الفقيرة الشديدة المديونية إلى مستويات محتملة، وتتطلع إلى سرعة تنفيذ هذه المبادرة.

٥٨ - وشددت المتكلمة على أهمية دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد، وقالت إنه ينبغي توفير المزيد من الموارد المالية للمبادرة الجديدة وعدم الاكتفاء بإعادة توزيع الموارد التي سبق تخصيصها للتنمية. وينبغي أيضا في المبادرة الجديدة أن تؤخذ في الاعتبار حالة ضعف الكثير من البلدان الناجم عن بنيان اقتصاداتها ومستويات احتياطيها وتأثير خدمة الديون على حالتها المالية. إن نيكاراغوا، بصفة خاصة، من البلدان الثمانية التي تعتبر ديونها "غير مستدامة" وفقا للتقييم الأخير الذي أجراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاستدامة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٥٩ - ويرى وفد نيكاراغوا أن على الأمم المتحدة تشجيع سرعة تطبيق التدابير المتعلقة بتخفيف حدة الديون، سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو الثنائي، ويأمل أن يدعم الدائنون الثنائيون من غير أعضاء نادي باريس الجهود التي تضطلع بها البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ومن الضروري خفض عبء الديون إلى مستويات محتملة بحيث تسمح حصائل الصادرات وتدفقات رأس المال والمساعدة الخارجية لهذه البلدان بتحمل خدمة الديون دون إرهاق زائد. ومن المهم لذلك أن تخطو البلدان الأعضاء في نادي باريس، التي تأمل نيكاراغوا أن تتمكن من مواصلة جولات التفاوض معها في النصف الثاني من عام ١٩٩٧، خطوة أبعد مما اتفق عليه في شروط نابولي وتعمل على خفض الديون بما يصل إلى ٩٠ في المائة. ويرحب وفد نيكاراغوا في هذا الشأن بدور فريق دعم نيكاراغوا في تخفيف حدة الديون الخارجية، وهو الفريق المكون من إسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا التي أشارت، في بيانها المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلى ضرورة العمل، فيما يتصل بالموارد المحررة التي يمكن أن تتولد من المعالجة الشاملة لمشكلة الديون، على استخدام هذه الموارد لتعزيز التنمية الإنتاجية والاجتماعية، بحيث يسهم التخفيف من عبء الديون في القضاء على الفقر.

٦٠ - السيد كبيدي (إثيوبيا): أعرب عن شكره للأمين العام على تقريره القيِّم بشأن حالة الديون الخارجية (A/51/294)، وأعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكر أن عبء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية ما زال يمثل العقبة الرئيسية في طريق تنميتها. وينطبق هذا بشكل بالغ على أفريقيا التي زادت ديونها الخارجية فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ إلى معدل سنوي يبلغ ١,٥ في المائة في المتوسط. وتمثل خدمة الديون، التي وصلت إلى ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥، ٣٠ في المائة من صادرات القارة.

٦١ - ومن الأسباب الرئيسية لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا، انخفاض الأسعار الحقيقية للمنتجات الأساسية. إن المستوى المرتفع للديون الخارجية يعوق الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المتأثرة ويفضي إلى انخفاض النفقات الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى تراجع النمو. وبالإضافة إلى هذه التكاليف المباشرة، فإن الزيادة المتتالية في الديون غير المدفوعة في العقد الماضي قد تسببت في إضعاف قدرة البلدان الأفريقية على سداد الديون وتصعيب اجتذاب استثمارات جديدة.

٦٢ - ولذلك كله تطالب إثيوبيا بإنشاء آليات ابتكارية لمزيد من خفض الديون وإسقاطها. إن الاستراتيجيات الدولية لخفض الديون الخارجية وإعادة جدولتها لا تكفي لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وفي هذا الصدد ترحب إثيوبيا بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المعقود في ليون (فرنسا) في حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي دعا إلى اتخاذ مزيد من التدابير ذات النطاق الأوسع من شروط نابولي من أجل تخفيف ديون البلدان الفقيرة المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف والدائنين الثنائيين، وكذلك المبادرة التي اعتمدها مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف خفض عبء الديون خفضا كبيرا عن البلدان الفقيرة الشديدة المديونية عن طريق إنشاء صندوق استئماني. ومع ذلك فإن الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه المبادرة تثير قلق البلدان المستفيدة المحتملة.

٦٣ - وفي هذا الصدد، أشار المتكلم إلى أن المعايير المفروضة يمكن أن تثني أغلبية بلدان أفريقيا عن الترحيب بالمبادرة، وأعرب عن أمله في أن تكون هذه المعايير مرنة بقدر يكفي للمساعدة في إيجاد حل دائم لمشكلة ديون أغلبية البلدان الأقل نموا، وخصوصا بلدان أفريقيا التي يجب على المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما خاصا في مواجهتها لأزمة الديون الخارجية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن ينظر بجدية في احتمال عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا، على النحو الذي يقترحه فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعني بأزمة الديون الخارجية.

٦٤ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال، ردا على الملاحظات التي أبداها ممثل إثيوبيا، إنه إذا كان صحيحا وجود اتجاه إلى الانخفاض على المدى الطويل، فإنه قد حدثت منذ عام ١٩٩٤ زيادة في أسعار المنتجات الأساسية وفرت مزيدا من الموارد لبلدان أفريقيا وعززت نموها الاقتصادي. غير أنه يبدو أن هذه الحالة قد وصلت إلى نهايتها، ولذلك فإن المطلوب الآن توفير موارد تساعد على الاستفادة من النمو الذي تحقق في الأعوام الأخيرة وتشجيع مزيد من التقدم.

٦٥ - السيد كادانغا - باريكي (توغو): شكر الأمين العام على جودة تقريره المتعلق بمشكلة الديون (A/51/294)، وأعرب عن تأييده للآراء التي تقدم بها وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن ظاهرة الديون أصبحت من الدواعي الرئيسية لقلق بلدان العالم الثالث المستوردة لرأس المال وتتسم الآن بأهمية متزايدة لأنها تقع في صميم المشاكل الإنمائية. وفي هذا الصدد فإن اهتمام الأمم المتحدة بحل هذه الأزمة أمر مشجع.

٦٦ - وقد نجم عن الآثار المركبة لعدد من العوامل السلبية أن عجزت أغلبية البلدان المدينة عن الوفاء بتعهداتها لدائنيها وأصبحت تواجه ديونا باهظة في وقت تتراجع فيه قدرتها على السداد. وإزاء هذه الظاهرة المقلقة، فرضت مؤسسات بريتون وودز على البلدان المدينة برامج صارمة للتكيف الهيكلي لا تقيم وزنا لأي اعتبار اجتماعي، وساعدت هذه البرامج على خفض المتأخرات المتراكمة، ولكنها لا تعتبر حلا لأزمة الديون، شأنها شأن شروط تورونتو الأكثر سخاء وشروط نابولي الإضافية التي اعتمدها الدائنون من أعضاء نادي باريس. كما أن الاستراتيجية الدولية الجديدة المتمثلة في شراء الدائنين العامين والمانحين للديون الخاصة، مثل الصندوق الخاص بخفض ديون البلدان التي لا يمكنها سوى الحصول على تمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية، لم تكن إلا محدودة النطاق.

٦٧ - إن سكان البلدان المدينة لا يمكنهم تحمل المزيد من التضحيات، كما أن الحكومات موزعة بين التزامها بالوفاء بمتطلبات التكيف الهيكلي والإنعاش الاقتصادي من ناحية، وواجبها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية لسكانها من ناحية أخرى. إن اعتماد تدابير ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي لا يمكن أن يغفل تمويل الهياكل الأساسية للتنمية. وسيكون من قبيل السذاجة الاعتقاد بأن المشكلة الأساسية للديون لا تصيب سوى البلدان النامية وحدها. إن عولمة الاقتصاد تتطلب التضامن فيما يتعلق بتقاسم التكاليف.

٦٨ - إن وفد توغو يحيط علما، مع الامتنان، بالمبادرات المعتمدة في هذا العام بهدف دعم المعونة الإنمائية، وإن كان يرى أن التنمية تتوقف على المعالجة المتعمقة لمشكلة الديون وعلى أن يبذل الدائنون الثنائيون من غير أعضاء نادي باريس جهودا أكبر من أجل تحرير موارد محلية تساعد على تعزيز الجهود الإنمائية لبلدان العالم الثالث. ومن ناحية أخرى يعلق هذا الوفد آمالا كبيرة على المبادرة الخاصة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا، نظرا إلى ضخامة مديونية هذه القارة واحتياجها إلى موارد إضافية لتمويل الهياكل الأساسية في مجال الصحة والتعليم والأمن الغذائي والإدارة العامة وتوفير المياه والمرافق الصحية وتعزيز السلام والديمقراطية. ويرى وفد توغو أن قيام نظام اقتصادي جديد أكثر عدلا وإنصافا سيتيح للبلدان المدينة الحصول على ما يكفي من الموارد للتنمية عن طريق بيع موادها الأولية. ومن هنا يجيء الاحتياج العاجل إلى اعتماد وتطبيق البرنامج الإنمائي الجديد.

٦٩ - السيد مون (جمهورية كوريا): رحب بالمؤشرات الأخيرة التي تدل على حدوث تغير أساسي في التدفقات الصافية للموارد صوب البلدان النامية، كما ورد في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/51/291). وأعلن أيضا موافقته على الآراء التي أبداها ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن على المجتمع الدولي الاهتمام العاجل بالحجم الهائل لتدفقات رأس المال الدولية وبالتزايد السريع لتأثيرها. ومنذ عام ١٩٩٥، كان الجزء الأكبر من الاستثمارات في البلدان النامية يأتي من مصادر خاصة لا من مصادر رسمية، وهو اتجاه كان عيبه الأساسي هو تركز الاستثمارات في عدد صغير نسبيا من البلدان النامية، متخطية بلدانا أخرى أكثر احتياجا إلى رأس المال الأجنبي. وعلى سبيل المثال فإنه فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، سجل ٢١ بلدا ناميا نقلا سلبيا للموارد المالية، ويأمل وفد كوريا أن توضح الأمانة العامة الترتيبات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لتقويم هذه الحالة.

٧٠ - إن القروض والمنح الرسمية، ولا سيما المعونة الإنمائية الرسمية بشروط تساهلية للغاية، لا تزال هي المصادر الموثوق بها الوحيدة للموارد بالنسبة إلى معظم أقل البلدان نموا. ومنذ أن أصبحت جمهورية كوريا في عداد المانحين الصافين قبل خمسة أعوام، فإنها داومت على زيادة المعونة الإنمائية الرسمية التي تقدمها، وزادت تبرعاتها لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢٥ في المائة.

٧١ - وأشاد وفد كوريا بالتدابير التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية لإعادة هيكلة إجراءاتها في مجال تقييم قدرة البلدان النامية على السداد، والأخذ بأساليب جديدة لتقييم المشاريع، وترشيد عملية الموافقة على القروض، وإن كان يرى أنه ينبغي لهذه المؤسسات إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة وزيادة دعمها لجهود البلدان النامية لإصلاح السوق.

٧٢ - ويشدد وفد كوريا على أن مشكلة الديون ما زالت من العقبات الكؤود في طريق تنمية البلدان النامية، وخصوصا الأقلها نموا والبلدان الأفريقية. وفي هذه البلدان تتجاوز العلاقة بين الديون الخارجية والناتج القومي الإجمالي ضعفها في البلدان النامية في المناطق الأخرى، وتكاد تبلغ الضعف في أفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة إلى أفريقيا ككل. ويرحب وفد كوريا بالتدابير التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الشأن، وخصوصا مبادرة البنك الدولي الرامية إلى حل مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ويرى أن هناك أيضا حاجة إلى تدابير شاملة وفعالة لتخفيف حدة الديون على المستوى الثنائي. ويرحب الوفد كذلك بسلسلة مبادرات تخفيف حدة الديون التي اتخذها نادي باريس في الأعوام الأخيرة فيما يتصل بالديون الثنائية، ويأمل أن تتخذ هذه المؤسسة تدابير جديدة كما ورد في الإعلان الصادر مؤخرا عن مجموعة البلدان السبعة.

٧٣ - إن جمهورية كوريا مستعدة للمساهمة في التعاون من أجل التنمية بقدر ما تسمح به إمكانياتها الاقتصادية. وقد خصصت في هذا الصدد ٣٠ مليون دولار للتجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وساهمت في التوسيع الجديد لنطاق الترتيبات العامة للاقتراض من صندوق النقد الدولي وفي أنشطة مصرف التنمية الأفريقي. كذلك انضمت كوريا إلى أنشطة مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وزادت من مساهماتها في شتى المنظمات الإنمائية الإقليمية.

٧٤ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قال، ردا على بيان ممثل كوريا، إن النقل السلبي للموارد ليس ضارا بالضرورة لأنه يمكن، في حالات محددة، أن يكون ملائما للبلد تقديم رؤوس الأموال بدلا من تلقيها. فعلى سبيل المثال ترد، في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/51/291)، بيانات تساعد على المقارنة، وجدير بالذكر أن حالة البرازيل، التي سجلت نقلا سلبيا بلغ زهاء ١٠ بلايين دولار بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، مختلفة تماما عن حالة جمهورية كوريا التي سجلت نقلا سلبيا بلغ ٧ بلايين دولار تقريبا في أواخر الثمانينات، لأن هذا البلد سدد ديونه الخارجية وجمع

قدرا من الموارد واستثمر في الخارج، في حين كانت البرازيل تدفع الفوائد أساسا. والمهم فيما يتصل بنقل الموارد هو تحديد هل تساعد هذه الطريقة البلدان على الاستثمار بأكثر مما لو اكتفت باقتصاداتها، أم أن هذا النقل يستوعب موارد البلدان وبذلك يقل الاستثمار المحلي إلى ما دون الادخار المحلي. ويكون ذلك، في بعض الحالات، مؤشرا على النجاح، ويمثل أزمة عميقة في حالات أخرى.

٧٥ - السيد العدواني (الكويت): قال إن الترابط الوثيق بين جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أوجد مناخا مواتيا لتبادل الأفكار والاتصال الثقافي، وإن كان أسوأ جوانبه يتمثل في مشكلة الديون الخارجية وفوائدها التي تعد عقبة كبيرة في سبيل تنمية البلدان النامية.

٧٦ - وعلى الرغم من جميع التدابير المتخذة، لم يتسن تخفيف حدة هذه الحالة. ولذلك تلزم تدابير تكيف ملائمة وخلق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية تجذب المستثمرين وتساعد على إقامة اقتصاد عالمي منفتح ونشط. وإذا كان قد بدأ يشيع وضع شروط جديدة تتعلق ببرامج التكيف والإصلاح الاجتماعي وإعادة جدولة الديون، فمن اللازم تحقيق مزيد من الخفض في قيمة الديون. وتجدر بالثناء في هذا اصدد أنشطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولا سيما المبادرة الجديدة لحل مشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، التي تتطلب تنسيقا ومشاركة من جميع الأطراف المعنية. وجدير بالذكر أن أمير دولة الكويت، في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، كان قد تقدم بمبادرة تتعلق بإلغاء جميع الفوائد لتخفيف عبء الديون عن أفقر البلدان. كذلك تحتل الكويت مكانا بارزا في مجال تقديم المعونة الإنمائية الرسمية التي بلغت ٨,٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

٧٧ - إن الكويت تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إعادة النظر في شروطهما لجعلها أكثر مرونة واتفاقا مع حالة البلدان المدينة. وعلى الرغم من التنمية السياسية والاقتصادية الواقعة على الصعيد الإقليمي والدولي ومن إنشاء تجمعات اقتصادية وتكثيف التجارة الحرة، فقد تضاعفت مشاكل الفقر والمرض والأمية، مما هبط بالظروف الحياتية في البلدان النامية، وما زالت الحواجز الاقتصادية ترتفع في وجه البلدان النامية. ولذلك فإن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية التشجيع على قيام تعاون مثمر يفيد جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٧٨ - ورأى المتكلم أن زيادة مقدار المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية تعتبر عماد هذا التعاون. وأشار في هذا المقام إلى نتائج مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المعقود في ليون، التي أكدت تضامن هذه المجموعة مع المجتمع الدولي من أجل تفادي الآثار السلبية للعولمة. إن العالم النامي يتوقع زيادة تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا بما يخدم برامج التنمية الاجتماعية، تنشيطا للتنمية والأسواق وتعزيزا للتنافس الحر، الأمر الذي سيسهم في إيجاد عالم أكثر تضامنا وترابطا واستقرارا ونموا.

٧٩ - السيد التيني (السودان): قال إن في أفريقيا ٣٣ من أقل البلدان نموا تنوء تحت عبء الديون التي بلغت، في عام ١٩٩٠، ٢٦٠ بليون دولار ارتفعت في عام ١٩٩٥ إلى ٣٢٠ بليون دولار، أي ما يوازي ٦٥ في

المائة من إجمالي ناتجها المحلي. وفي عام ١٩٩٥، كانت الديون المتعددة الأطراف تمثل ٣٨,٣ في المائة من حصائل التصدير. ومما يزيد من تفاقم الحالة أن عوائد هذه البلدان تأتي من صادرات المواد الأولية التي ظلت أسعارها تتدنى باستمرار.وإزاء هذه الحالة تقدم الدائنون بمبادرات، مثل مبادرة تورونتو، تدور حول الديون الثنائية، ولكنها لم تقدم حلولا مناسبة؛ وقد أتت الأزمة بضغوط ثقيلة على البلدان الأفريقية الشديدة المديونية. إن الاحتياطيات من النقد الأجنبي تكاد تنضب، في الوقت الذي تتناقص فيه المعونة الإنمائية الرسمية. ويضاف إلى ذلك تزايد الضغوط من أجل تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والمالي وإلغاء الدعم المقدم إلى أفقر البلدان. ومن هنا وجب على البلدان الشديدة المديونية الاعتماد على حصائلها من التصدير لدفع ديونها وسد احتياجات الإصلاح الاقتصادي وبرامج القضاء على الفقر. إن شروط نابولي لم يستفد منها سوى ١٣ بلدا أفريقيا ولم تطبق على معظم البلدان الأفريقية الشديدة المديونية. إن الشروط المطبقة على البلدان الشديدة المديونية بالغة الصرامة، كما أن خطة البنك الدولي، التي اعتمدها صندوق النقد الدولي والدائنون، تأخذ بنفس النهج الصارم بفرضها فترة ستة أشهر لتنفيذ تدابير التكيف. ودعا المتكلم إلى عقد مؤتمر دولي يحضره الدائنون والمدينون وتوضع فيه استراتيجية مشتركة للحل النهائي للأزمة التي تشل تنمية البلدان الأفريقية.

٨٠ - السيدة مايكارفي (النيجر): قالت إنه إذا كان قد أمكن في بعض الدول النامية التغلب على مشكلة الديون الخارجية وتحسين الحالة، فإن أزمة الديون الخارجيةفي بلدان أخرى، ولا سيما الأقلها نموا، تتفاقم باستمرار، وأثرها في الاقتصاد أكبر مما كان من قبل. إن جميع المتكلمين السابقين قد حددوا، من بين الأسباب الدفينة للتخلف في التنمية، عبء الديون وخدمتها. إن عبء الديون الخارجية وخفض المعونة الإنمائية الرسمية وتدهور معدلات التبادل التجاري تعتبر العقبات الأساسية التي تفرضها البيئة الاقتصادية الخارجية، وهي عقبات تعرقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وخصوصا الأقلها نموا، وتنال من هذه الجهود.

٨١ - وقد استطاعت النيجر في عام ١٩٩٢، بفضل مختلف تدابير التخفيف، أن تتحرر من ٨٦ في المائة من القيمة الإسمية لديونها. وفي عام ١٩٩٤ ساعدت شروط تورونتو المحسنة على إسقاط نصف ديون ١٨ بلدا من أفقر بلدان أفريقيا. ورغم هذه الشروط التي تزداد سخاء، فإن الخفض العام لخدمة الديون كان أقل مما تشير إليه معدلات تخفيف حدة الديون. وعلاوة على ذلك فإن المهلة الزمنية التي يحددها بعض الدائنين قد حدت في حالات كثيرة من قيمة الديون التي يمكن أن تنطبق عليها تدابير التخفيف. إن جميع المبادرات المتخذة منذ عام ١٩٩٠ لم تفعل أكثر من التخفيف الوقتي لعبء الديون الخارجية للبلدان النامية، غير أن هذه الديون ظلت تزيد بقدر كبير، وزاد من تفاقم الحالة تراكم المتأخرات. وفي الفترة الأخيرة ساءت حالة بعض البلدان نتيجة خفض قيمة عملاتها.

٨٢ - ومن الضروري أن يبرهن المانحون على وجود إرادة سياسية حقيقية لديهم وأن يتخذوا قرارات مناسبة فيما يتعلق بأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها احتياجا. إن مشكلة الديون يجب

أن تبحث ليس فقط من حيث التوازن الطويل الأجل لميزان المدفوعات والميزانيات العامة، بل أيضا من حيث علاقتها بالقدرة الحقيقية والمحتملة لهذه البلدان على الادخار.

٨٣ - إن على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتواء الكارثة التي تواجهها البلدان النامية، وهي الديون الخارجية، من جذورها. ولو كانت مصلحة كل طرف قد أخذت بموضوعية في الاعتبار في الدراسات المالية التي أجريت قبل تقديم القروض وتحديد شروط سدادها لما شكل سداد هذه القروض أي مشكلة. ومن المفيد دراسة السبل التي تتقاسم بها الأطراف مخاطر الاستثمارات وتحصل على دعم المؤسسات المالية الراهنة أو المحتمل إنشاؤها.

٨٤ - إن النيجر ترحب بالمبادرة الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز وتدعو إلى تطبيقها على عدد أكبر من البلدان وإلى خفض الشروط اللازمة للاستفادة منها إلى أقل حد. إن المبادرة الجديدة ستساعد على التقدم في حل أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية. ومع ذلك فإن وفد النيجر يأمل ألا يقصر المجتمع الدولي في جهوده من أجل تطبيق هذه المبادرة وأن يتقدم أيضا بحلول ملائمة للبلدان النامية، وخصوصا الأكثرها حرمانا، لتتمكن من الانتفاع بالموارد المالية الوطنية من أجل إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي لا غنى عنها لتنميتها.

٨٥ - السيد أوتش (كمبوديا): قال إنه يؤيد تماما البيان الصادر عن كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكر أن جهود البلدان النامية ما زالت معرقلة في مجال التنمية نتيجة للتدابير الحمائية التي تعوق صادراتها وانخفاض تدفقات الموارد وعبء الديون المتزايد. إن إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال قد ارتفع بدرجة مقلقة نتيجة للبيئة الاقتصادية العالمية الراهنة المتسمة بمعدلات تبادل تجاري وبحالة تجارية غير مواتية للبلدان النامية ولتراجع أسعار المنتجات الأساسية. إن البلدان التي تعتمد إلى حد كبير، مثل كمبوديا، على المنتجات الأساسية وليس لها سوى السوق الداخلية وقاعدة موارد محدودة تحتاج إلى التخفف من عبء الديون لمواصلة أنشطتها الإنمائية وتجنب فقد ما تحقق بالفعل.

٨٦ - إن كمبوديا، وهي من أقل البلدان نموا، تمر بمرحلة حرجة من التحول والتغيير. وقد نجم عن إعادة الديمقراطية وتشكيل حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أن استؤنفت عملية بعث البلد وتعميره. وكان من شأن تطبيع العلاقات بين كمبوديا ومؤسسات بريتون وودز والمساعدة المقدمة في وقتها من اللجنة الدولية لإعادة تعمير كمبوديا الشروع في تنفيذ برنامج واسع النطاق للإصلاحات يهدف إلى توفير الاستقرار للاقتصاد وتحسين توزيع الموارد وتوازن ميزان المدفوعات وتعزيز الانضباط المالي والسيطرة على التضخم. ومع أن برامج الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي قد أعادت الثقة في كمبوديا، فإنها ما زالت بحاجة إلى قدر كبير من المساعدة الخارجية، ولا سيما في مجال دعم الميزانية، والإصلاحات الإدارية، ونزع الألغام، وإعادة التوطين والإدماج، والزراعة، والخدمات الاجتماعية، وصيانة مرافق الخدمات العامة، وإصلاح شبكات النقل وهياكله الأساسية. إن كمبوديا، على الرغم من رغبتها السياسية في الاضطلاع

بما يلزم من إصلاحات، ما زالت تصطدم بعقبتين كؤودين: ضخامة الديون الثنائية والمتعددة الأطراف، وهو ما يشكل عبئا باهظا على الحكومة، وتدهور الوصول إلى الأسواق والشروط التجارية.

٨٧ - وترى كمبوديا أن مشكلة الديون الخارجية يجب أن تبحث حالة بحالة، مع مراعاة حالة المدينين والدائنين. ويتعين هنا الاهتمام أكثر بديون البلدان النامية المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ويتعين أيضا احترام المبادئ التوجيهية الموضوعة للتفاوض بشأن إعادة جدولة الديون.

٨٨ - وأشار المتكلم إلى أن النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية قد وُجِّه إلى عدد قليل من البلدان وأن الأموال المتاحة متأتية من رؤوس أموال خاصة يصعب للغاية التنبؤ بها وتتأثر بالتقلبات في معدلات التبادل التجاري والفوائد في بلدان منشئها. إن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ تدابير شفافة تساعد على مراقبة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ذات الأجل القصير، للعمل على تشجيع الاستثمارات بقدر أكبر وحماية البلدان النامية من الآثار الضارة الناجمة عن عدم انتظام هذه التدفقات.

٨٩ - وترحب كمبوديا بنتائج اجتماعات لجنة التنمية المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وهي تأمل أن تؤدي جميع القرارات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية إلى الوفاء بجميع التعهدات الملتزم بها قِبل البلدان النامية في إطار شتى البرامج المنصوص عليها في الاستراتيجية الدولية للديون، وكذلك في الصكوك القانونية الدولية في مجال التنمية. إن كمبوديا تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تجاوز "شروط تورونتو" و "شروط نابولي" وبذل قصاراها لإسقاط جميع ديون البلدان النامية.

٩٠ - السيد هرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): أشار إلى أهمية حالة كمبوديا التي حظيت باهتمام بالغ في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦". والواقع أن هذا البلد خرج مؤخرا من نزاع خطير وحقق نموا اقتصاديا، على الرغم من أنه لم يحل جميع مشاكله بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.